

■ نمو هجودات البنك المركزي السعودي 1.8 في المئة



نهاية مايو من العام الماضي بارتفاع 3.2 في المئة. وكشفت البيانات ارتفاع قيمة مطلوبات المصارف من الحكومة إلى 349.2 مليار ريال، مقابل 281.6 مليار ريال في شهر مايو من العام الماضي. وعلى أساس سنوي ارتفع إقراض المصارف للقطاع الخاص إلى 1.47 تريليون ريال، مقابل 1.42 تريليون ريال، في الفترة المقابلة من العام الماضي، ومقابل 1.45 تريليون ريال، في الشهر السابق عليه. المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

كشفت البيانات الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودية (البنك المركزي) ارتفاع الموجودات إلى 1.964 تريليون في نهاية شهر أيار (مايو) الماضي، مقارنة 1.930 تريليون ريال في الفترة المقابلة من العام الماضي بنمو بنسبة 1.8 في المئة، في حين ارتفعت الموجودات على أساس سنوي بنحو 34 مليار ريال. وعلى أساس شهري ارتفعت موجودات ساما 45 مليار ريال، حيث كانت في نيسان (أبريل) الماضي 1.919 تريليون ريال، بنمو 2.3 في المئة. وارتفع إجمالي الموجودات لدى النظام المصرفي في نهاية شهر مايو الماضي إلى 3.875 تريليون ريال، مقابل 3.754 تريليون ريال، في

■ "موديز": احتمال جدولة ديون لبنان



تكاليف خدمة الدين عبر إصدار سندات خزانة بأسعار فائدة ميسرة وفرض ضريبة استيراد تبلغ اثنين في المائة يعترض عليها نواب في البرلمان. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشفت «موديز انفستورز سيرفيس» عن أنّ تباطؤ التدفقات الرأسمالية على لبنان وتراجع نمو الودائع يعززان احتمال إعادة جدولة الدين أو اتخاذ خطوات أخرى قد تنطوي على تخلف عن السداد، رغم إجراءات الضبط المالي التي يتضمنها مشروع ميزانية 2019. وأعلنت «موديز» أنّه على الرغم مما تضمنه مشروع ميزانية 2019 من إجراءات للضبط المالي، فإن تباطؤ التدفقات الرأسمالية وضعف نمو الودائع يعززان احتمال اتخاذ الحكومة لإجراءات تشمل إعادة جدولة للدين أو إجراء آخر لإدارة الالتزامات قد يشكل تخلفاً عن السداد بموجب تعريفنا.

وردا على سؤال بخصوص التحليل الائتماني لـ«موديز»، شدد وزير المالية اللبناني علي حسن خليل على أنّ «الأمر تحت السيطرة». وتهدف مسودة الميزانية لخفض العجز إلى 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من 11.5 في المائة العام الماضي، مع تحذير زعماء لبنان من أن البلاد تواجه أزمة مالية من دون إجراء إصلاحات. وتشمل الإجراءات الرامية لخفض العجز رفع ضريبة مدفوعات الفائدة إلى عشرة في المائة من سبعة في المائة، وخفض

■ انخفاض فائض ميزان المدفوعات القطري



والتحويلات الجارية بنسبة 8.2 في المئة إلى نحو 15.1 مليار ريال، فضلا عن ارتفاع عجز حساب الخدمات بنسبة 87 في المئة إلى نحو 5.7 مليار ريال.

ووفقا لبيانات المركزي القطري، فقد قفز فائض الحساب المالي والرأسمالي بنسبة 411 في المئة، مسجلاً 5.78 مليار ريال، مقارنة بـ 1.13 مليار ريال في الربع الأول من العام الماضي.

المصدر (موقع cnbc عربي، بتصرف)

انخفض فائض ميزان المدفوعات القطري خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 1.48 في المئة على أساس سنوي، إلى 9.97 مليار ريال، وفقاً لبيان صادر عن مصرف قطر المركزي.

وضغط على فائض ميزان المدفوعات في الربع الأول من 2019، تراجع فائض الحساب الجاري بنسبة 39.6 في المئة، إلى 7.3 مليار ريال نتيجة انخفاض فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة 41 في المئة إلى نحو 42 مليار ريال، وارتفاع عجز حساب الدخل

